



الجامعة الوطنية للتعليم، ج و ت

Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE

Tasdawit tanamort n aslmd

+05254010088

المكتب الجهوي تادلا أزيلال

Bureau Regional Tadla Azilal

هاتف: 0537264525، فاكس: 0608881893

Fne_BN@yahoo.fr

www.taalim.org

في لقاء بأكاديمية جهة تادلا أزيلال مع مسؤولين مركزيين وجهويين لوزارة التربية، الجامعة الوطنية للتعليم تطرح مشاكل الحركات الانتقالية وتطالب بإيجاد حلول مستعجلة لضمان حقوق الشغيلة التعليم

بعدوة من وزير التربية الوطنية انعقد يوم الثلاثاء 14 ماي 2013 لقاء بين المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم بجهة تادلا أزيلال ووفد مركزي يترأسه السيد مدير الموارد البشرية وتكونين الأطر ومدير الأكاديمية الجهوية والنواب الإقليميون لبني ملال والفقير بن صالح وأزيلال وبحضور رؤساء مصالح الموارد البشرية للنيابات الثلاث. وقد تمحور اللقاء حول المذكورة الاطار للحركات الانتقالية والمشاكل المرتبطة بها وانتظارات وموافقات الشغيلة التعليمية من هذه الحركات.

وبعد كلمة السيد مدير الموارد البشرية الذي تطرق إلى:

1. السياق العام الذي تأتي فيه اللقاءات للنقاش حول مضامين المذكورة الاطار والتفاعل مع مقتراحات الإطارات النقابية للإطلاع عن قرب عن الخصوصيات الجهوية.
2. مرتكزات المذكورة المتضمنة في رسالة وزير التربية الوطنية لمدراء الأكاديمية والنواب يوم 25 أبريل 2013،
3. تفعيل المذكورة 111 ومحاضر الاجتماعات،
4. تأكيد التفاوض مع الجامعة الوطنية للتعليم إقليميا وجهويا ووطنيا.
5. المستجدات التي جاءت في المذكورة أو تجميع جميع الحركات في وثيقة واحدة.
6. الالتزام بمبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص في تدبير الموارد البشرية.

فجاءت كلمة المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم تادلا أزيلال على النحو التالي:

- (1) تعتبر أن أزمة التعليم مرتبطة بالسياسات اللاشعبية للحكومات المتعاقبة والتي أوصلت القطاع إلى الباب المسدود مع محاولة تحويل الأزمة للشغيلة التعليمية.
 - (2) تأكيد موقف الجامعة الرافض انفراد الوزارة بإصدار المذكورة الإطار، مما يفت شعار التشارك والتعامل باستخفاف مع ملف الحركة.
 - (3) التأكيد على المقتراحات الجوهرية للمكتب الوطني التي تم إغفالها وإرجاء النقاش حولها، رغم اعتماد جزء منها ضمن المذكورة.
 - (4) تأكيد حضور الجامعة الوطنية للتعليم انسجاما مع مواقف هيكلها التنظيمية الوطنية التي لا تفرض الوصاية على مكاتبها محلية وجهوية ووطنية، في لقاء أي مسؤول.
 - (5) التثبت بعمق المعلومات على جميع نساء ورجال التعليم وعدم احتكارها من أي طرف.
 - (6) الدعوة إلى تفعيل شعارات الوزارة والقطع مع كل أشكال الزبونة والمحسوبيّة.
 - (7) التنبيه إلى ضمان حق التمدرس للجميع وتطوير المدرسة العمومية لن يتم في غياب استقرار الموارد البشرية.
 - (8) رفض إعادة الانتشار بكل مسمياتها.
- إضافة إلى المواقف التي عبرت عنها الجامعة:
- (1) طلب إنصاف أساتذة المواد غير المعممة وضمان حقوقهم في الانتقال،
 - (2) تصحيح وضعية العديد من المشاركيـن في الحركة.
 - (3) القطع مع الانتقلـات المشبوهة باعتماد شواهد عمل غير قانونية سلم من طرف جهات غير مشغـلة.
 - (4) الحل العاجـل لمـلف الموظـفين الـأشـباح.

5) وضع حد لفضيحة تغيير الاطار التي استفاد منها بشكل غريب بعض من لم تشملهم المذكرة والمطالبة بوقف هذه المسرحية.

6) المطالبة بإشهار لائحة المتقدعين، والمستفدين من الرخص المرضية طويلة الأمد والإلحاقات بمصالح تابعة لوزارات أخرى.

7) إسناد الأقسام للمترغبين من تلقاء إرادتهم والمختنين وراء العمل الجماعي التطوعي.

8) رفع الحيف عن العاملين بالوحدات المدرسية المستقلة المحروم من نقط المجموعات المدرسية.

9) تنظيم حركات المديرين والنظر والحراس العامين وفق معايير الحركة والتراجع عن المعايير الواردة في المذكرة.

10) رفض تحويل التكليفات إلى تعينات أو إقرارات والتراجع عن ما يسمى التكليف من أجل المصلحة،

11) توحيد معايير تصريف الفائض داخل الجماعة ورفض محاولة تمرير إعادة الانتشار تحت مبرر ندرة الموارد البشرية.

12) العمل على تدقيق بنية الخريطة المدرسية وتوقعاتها لأنها تختلف كوارث الفائض والخاصص بعد إجراء الحركات الانتقالية مما يحرم العديد من نساء ورجال التعليم من انتقالات مشروعة تحول في الغالب إلى تكليفات.

13) انصاف الأزواج العاملين بنفس الجماعة وتمكينهم من المشاركة في إطار الالتحاق بمقرات سكناتهم أسوة ببعض الحالات التي تنص على المذكرة الاطار.

14) التفكير الجماعي المشترك في آلية واضحة ومنطقية لإشهار المناصب الشاغرة أمام المشاركون في الحركة.

15) إصدار مذكرة وزارية لنشر وإشهار أسماء الأطر التربوية والإدارية بجميع المؤسسات.

16) أن تأخذ الحركة الانتقالية بعين الاعتبار المواد المدرسة فعليا ضمن علوم المهندس والشعبية التقنية (خاصة مسلك (STE).

17) اعتماد الشفافية في الحركة الانتقالية الخاصة بالأساتذة المبرزين وإنصاف المتضررين من الحركة الانتقالية للسنة الفارطة التي تفوح منها رائحة الانتقام من هذه الفئة.

18) اعتبار مراكز مهن التربية والتقويم مؤسسات مفتوحة أمام الأساتذة المبرزين بالأولوية على اعتبار التبريز شهادة مهنية الأساسية.

19) إثارة الانتباه إلى الصعوبات التي تواجه العملية الآلية في ملء الحركة لعوامل متعددة منها عدم تعميم الانترنت، صعوبة المناطق النائية، مشاكل الموقع.

20) فشل بعض المشاريع من قبيل مشروع GENIE الذي اثبتت هذه الحركة انه كان مجالا لهدر المال العام.

21) المطالبة بتمديد آجال الحركة إلى نهاية شهر ماي.

22) وضع مكاتب خاصة بالأكاديمية والنوابية رهن إشارة الشغيلة التعليمية لتقديم كل المساعدات وتصحيح الوضعيات فيما يخص الحركة.

كما تطرقت الجامعة الوطنية للتعليم بعض الملفات التي تتطلب المتابعة محليا وإقليميا وجهويأ.

وكان رد الوزارة:

1. تمديد آجال الحركة الانتقالية إلى غاية 20 ماي عوض 15 ماي،

2. مشاطرة بعض مواقف الجامعة الوطنية للتعليم المبدئية التي تهدف إلى سيادة مبدأ الشفافية ورفض كل أشكال الزبونية.

3. تدبير الخاصص والفائض وفق مقتضيات المذكرة لا غير،

4. تعميم التبادلات على جميع الفئات.

5. تأكيد الوزارة مراجعة جميع الخروقات الخاصة بتغيير الإطار.

6. الالتزام الفوري بتصحيح وضعية حاملي الشهادات العليا (1 مارس 2011) والأساتذة المدمجين فوجي 2005 و2007.

7. الالتزام بغض النزاعات قبل تفاقمها وتعميم المعلومة على جميع نساء ورجال التعليم.

والمكتب الجهوي إذ يعاهد نساء ورجال التعليم على استمرار الجامعة في خطها الكفاحي ومواصلة التصدي لكل أشكال الزبونية والارتزاق النقابي ويعتز بالامتداد التنظيمي للجامعة الوطنية للتعليم المبدئية التي ستبقى شامخة بمناضليها وكل فئاتها ومتخاطفيها،

فلنرفع قضيتنا عاليا لأننا ساهمنا في بناء تجربة نقابية متميزة وديمقراطية وفدت في وجه كل أشكال الزبونية وتوصلت التعبة والنضال خدمة لقضايا الشغيلة التعليمية والمساهمة في رد الاعتبار للمدرسة العمومية ولنساء ورجال التعليم.

